المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

11/06/2013

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

قافلة حقوق الإنسان تحط رحالها بدوارتكاظ باشتوكة أيت باها

10421/15

جانب من الحضور الذي تابع اللقاء

في إطار برنامج جهوي موسع للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير والذي سيشمل ستة أقاليم :أكادير تزنيت وارودانت واشتوكة أيت باها وطاطا وإنزكان،حطت قافلة حقوق الإنسان رحالها هذه المرة بدوارتكاظ بجماعة سيدي ببيبي باشتوكة أيت باها، يوم فاتح يونيو2013، من أجل إنعاش ذاكرة نضال أبنائه الذين تعرضوا لاعتقالات تعسفية جماعية في سنوات الرصاص في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي حيث مازال العديد منهم يتذكر بمرارة ما قاسوه في تلك الفترة.

وكذلك من أجل جبر الضرر الجماعي ورفع التهميش والإقصاء عن هذه القرية الهادئة المتاخمة لشاطئ سيدي الطوال المشهور، خاصة أن مسلسل الإعتقالات الذي شمل أبناء القرية، تضررمنه أهل المعتقلين وسكان الدوارمن خلال حرمانهم من كل المرافق ووسائل التنمية، لذلك دعت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان التي نظمتها بتنسيق مع النسيج الجمعوي لتكاظ والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف فرع سوس ماسة، إلى جبر الضرر الجماعي وتمكين الدوارمن حقه في التنمية.

وفي كلمة له بالمناسبة اعتبر رئيس المجلس الجهوي لحقوق الإنسان محمد شارف أن اختيار دوارتكاظ كمحطة لهذه القافلة لم يكن اعتباطيا، بل ارتبط ذلك بذاكرة هذه المنطقة التي عانت كثيرا من الإعتقالات والتعسفات كما وثقها بالصور الحية شريط وثائقي أعاد ماساة دوار تكاظ واستعرض شهادات مختلفة لضحايا الإعتقالات التعسفية في سنة 1981 ، الذين لفقت إليهم تهم واهية وشهادات لأمهات وزوجات المعتقلين اللواتي عانين ظروفا مؤلمة مازالت آثارها النفسية باقية إلى اليوم.

وقال رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف مصطفى المانوزي في عرضه الذي ألقاه في موضوع جبر الضرر والحق في التنمية، أية علاقة أي تفاعل، «إن ما يربطني بهذا الدوار هو تلك العلاقة الوجدانية والتنظيمية والإنسانية التي نسجتها مع أبنائه منذ 24 أبريل 1980،عندما زرته ليلا متخفيا في الذكرى الأولى للشهيد محمد كرينة، لهذا جئت اليوم لأستعيد مع أبنائه المعتقلين شظايا تلك الذكريات الأليمة نتيجة تعرضهم ظلما لإعتقالات ومحاكمات كانت غير عادلة. فأبناء الدوار لم يرتكبوا أي ذنب سوى أنهم شاركوا في الإضراب الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 20 يونيو1981، وكانت هذه القرية الوحيدة من قرى الإقليم التي شاركت بكثافة في هذا الإضراب،لكن يمكن القول إن ما قام به سكان المنطقة آنذاك هو أنهم مارسوا حقهم في الإضراب ونضالهم بطريقة سلمية ومع ذلك طبق عليهم نفس الملف الذي أدين به معتقلون آخرون عبر التراب الوطني».

وتساءل المانوزي ما ذنب المنطقة حتى تُعاقب برمتها ويتم حرمانها من التنمية ، كما حرمت العديد من مناطق المغرب بذريعة أن أبناءها عارضوا النظام أوشاركوا في أحداث وإضرابات وغيرها؟ لذلك لايعقل أن تؤدي هذه المنطقة وغيرها ثمنا غاليا مكان الآخرين، ولايعقل أن تبقى مهمشة ومقصية ومهملة من كل الإمكانيات والوسائل التي منحت لمناطق مجاورة لها،مع أنها تستحق المرتبة الأولى في جبر الضرر الجماعي بمعناه التنموي الشامل.

وألح رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف على ضرورة صيانة ذاكرة قرية تكاظ ،وتمكينها من حقها في التنمية المستدامة بدءا بتصفية الماضي وجبر الضرر الفردي والجماعي معا، وتحويل النضال السلمي لهذه القرية إلى تنمية مستدامة وملزمة، وفي هذا الإطار فالمنتدى،يقول المانوزي،بصدد تأسيس لنسيج جمعوي تنموي بالأطلس الكبير والصغير بسوس ونرعة، ويعمل جاهدا لتأسيس ديناميةفضاء الصحراء للرصد والحوار.

وبخصوص الشأن الوطني، دعا المانوزي إلى تكوين جبهة وطنية ديمقراطية للدفاع عن المكتسبات من أجل إرساء أسس الديمقراطية الحقة وتحقيق الملكية البرلمانية واستكمال ورش إصلاح القضاء وإحداث المجلس الأعلى للأمن. وختم قوله «نحن لم نطوبعد صفحة الماضي، بل مازالت هناك ملفات شائكة لمناضلين شرفاء أدوا ثمنا غاليا في سبيل هذا الوطن، وهم مناضلوسنوات الجمروالرصاص الذين صنعوا أنفسهم بأيديهم، أما السلطويون فالدولة هي التي صنعتهم وعليها اليوم أن تفك ملفاتهم، لكن ليس على حساب المجتمع، وعلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يتحمل مسؤولياته كاملة لكي يصفي ملفات الماضي التي مازال البعض منها معلقا إلى اليوم».

هذا وتميزت القافلة الحقوقية المنظمة بدوارتكاظ بتنظيم صبيحة تنشيطية خاصة بالأطفال بخيمة حقوق الإنسان وذلك بتنسيق مع حركة الطفولة الشعبية فرع اشتوكة أيت باها تحت شعار«الحق في بيئة سليمة»ورسم جداريات بمدخل الدوار بتعاون مع جمعية بييزاج بأكادير، وإقامة معرض يشمل صور معتقلي هذا الدوار في سنوات الرصاص، ونسخا من صكوك الإتهام ومجريات المحاكمات والأحكام الحبسية الصادرة في حقهم، مع صور تؤرخ للاستقبال الذي خصه سكان الدوار للمعتقلين أثناء الإفراج عنهم بعد قضاء مدد حبسية، ومعرض خاص بالكتب والمجلات،وآخر بأهم ما أبدعته نساء الدوار من صنائع يدوية مختلفة وغيرها من المعروضات التي قدمها النسيج الجمعوي بدوارتكاظ في هذه القافلة التي عرفت إقبالا مهما من قبل ساكنة الدوار.

عبد اللطيف الكامل

القطع مع الماضي وإنصاف «مجموعة أهرمومو»

في العقد الأخير من القرن الماضي، عرف المغرب تحولا غريبا في مجال حقوق الإنسان، لما تم تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، و لجنة مستقلة للتعويضات لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كانت تلك خطوة هامة ودليلا قاطعا على اعتراف الدولة بما اقترفته من قمع واعتقالات وما إلى ذلك. جميل جدا أن يعترف الإنسان بأخطائه، ولم لا؟ فهذا العمل يعد فضيلة وخصلة محمودة عند الخالق. استبشر الضحايا خيرا بهذا المولود الجديد عليهم، واعتبروه السيف البتار والحاسم في القطع مع ماضيهم، الذي اصطلح عليه بـ«سنوات الجمر والرصاص»، وهو بالفعل كان رصاصا حيا ولكنه مميت. طيلة فترة اعتقالهم وتعذيبهم، الدولة أعطت تعليماتها لطي الصفحات السوداء من سنة 1956 إلى سنة 1989، فانطلقت اشتغالات اللجنة على دراسة الملفات المختلفة التي تقاطرت عليها من مختلف الأقاليم، كما استمعت إلى شهادات بعض الضحايا حول مختلف الأحداث التي عرفها البلد طيلة الفترة المذكورة سالفا. وقد اقتصرت هذه العملية على فئة معينة فيما أقصت جزءا مهما من القضايا، وهي جزء لا يتجزأ من تاريخ المغرب.. توريط أناس في محاولة انقلابية في العاشر من يوليوز 1971، دبرتها عناصر كان هدفها هو الاستيلاء على السلطة ومراكز القرار، الأمر الذي أدى إلى إعدام عشرة ضباط سامين بدون محاكمة، اختفاء عدد من الطلبة ضباط الصف يفوق 120 ضابطا، لا زالوا أحياء في أعين السلطات، إدانة ضباط وضباط صف وجلهم لا علم لهم بما حدث، وتمت تبرئة الطلبة براءة مزيفة لم تجدهم في شيء. بعد مرور سنة وشهر على هذه المحاولة، في السادس عشر من غشت 1972، تم الهجوم على الطائرة الملكية من طرف الجنرال محمد أوفقير، وهو الهجوم الذي كان له وقع كبير على مستقبلنا، حيث أصبحنا غير مرغوب فينا من طرف الدولة التي اعتبرت أننا أصبحنا مشروعا انقلابيا، فارتأت أن تسرحنا، وبالفعل بدأ التسريح الفردي والجماعي لاإراديا، ثم تم التشطيب علينا من صفوف الجيش. من هنا انطلقت المعاناة: التشرد والعطالة والحرمان من حقوق المواطنة، أصبحنا عالة على أسرنا، نبذنا المجتمع، وكأننا هبطنا أرض هذه البلد بمظلات.. معاناتنا لا حصر لها والدولة أدارت لنا ظهرها.

أنهت اللجنة المستقلة عملها وقدمت تقريرها الختامي بطريقة: «كلشي زوين»، حيث اكتفت بذر الرماد في عيون بعض الضحايا، ورفعت يدها عن آلاف الملفات برفض الطلب، وعلى رأسها ملفنا نحن مجموعة أهرمومو، الذي عرف أكبر محاكمة في تاريخ المغرب، حيث قدمنا من أهرمومو إلى قصر الصخيرات بعدد يزيد على 1200 جندي. وفي المحاكمة التي استغرقت طيلة شهر غشت من السنة الكبيسة 1972 أصبحنا بعدد 1081 فقط، ونحن نتساءل إلى حد الساعة أين هم الباقون؟ إن كنا بالفعل في دولة تسعى إلى ترسيخ مبدأي الحق والقانون والنهوض على أساس منهما. وبعد التقرير النهائي المحتشم، أطلت علينا هيئة الإنصاف والمصالحة في حلة مستنسخة، هي الأخرى، لم تأت بجديد، ولم تختلف عن سابقتها سوى في التسمية، والأعضاء، والسمة المشتركة بينهما: الاشتغال والتعامل مع الملفات بالتسويف والتماطل، وبسرعة أقل من سرعة السلحفاة التي فازت في السباق الذي أجرته مع الأرنب. مرة أخرى، بقي الملف حبيس الرفوف بمقر تحكيمي: عدم الاختصاص، الملف بقي فزاعة لمن لا يفزع وبعبعا «كيخلع»، وتعاطف معه البعض بطريقة: «محنة الدجاجة بلا بزازل». قلنا في هذا الموضوع ما فيه الكفاية، وكم من نداء وجهناه إلى المسؤولين عن هذا الشأن، لكن آذانهم بها وقر أو ربما ألبسوا جلبابا أكبر منهم، كما سبق أن سألت أحد المسؤولين في أمرنا، فأجابني بأن الملف ثقيل عليه، وأنه تعاطف معنا لكن الله غالب. وفي سابقة أخرى، نصحني بأن نلتجئ إلى القضاء أو إلى المؤسسة المكلفة بالشؤون الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية أو نتدبر شؤوننا بأيدينا. عجيب جدا أن أتلقى حلولا كهذه في شأن ملف عايش ملكين وعمّر طويلا، وهو الآن في أرذل العمر ولم يؤخذ مأخذ الجد والسعي إلى تسويته إن كانت هناك إرادة سياسية حقيقية للقطع مع الماضي المرير.

الضحايا لا يطالبون بالمستحيل، ولا يتسولون، مطالبهم مشروعة: رد الاعتبار، جبر الضرر الفردي والجماعي، تعويض مادي عما لحقهم طيلة هذه العقود، الكشف عن مجهولي المصير أو عن المقبرة الجماعية التي تضم جثامين من لقوا حتفهم يوم الحادث، معاش لمن لا زالوا على قيد الحياة ولأرامل المتوفين إدماج أبناء الضحايا الذين طالهم العقاب لا لشيء إلا أن آباءهم ولجوا أبواب المدرسة العسكرية من أجل بناء مستقبلهم والذود عن حمى الوطن.

الاستجابة لهذه المطالب لا تكلف الدولة شيئا يذكر من أجل طي صفحات الماضي والانخراط في مغرب جديد، حداثي، ديمقراطي ولو نسبيا، لأن لكل شيء إذا ما تم نقصان وأن الكمال لله سبحانه.

أنهت الهيئة عملها بما سبق أن ذكرته وبنفس الأسلوب الذي نهجته سابقتها. هبت ريح الثورات والاحتجاجات مع رفع الشعارات من أجل التغيير، ومحاربة الفساد ومحاكمة المفسدين والجلادين، وما إلى ذلك من المطالب من عيش كريم وتعليم جيد وصحة جيدة... إلخ. تطايرت الشرارة بتونس وانتشرت العدوى منها إلى بلدان شمال إفريقيا، وإلى أرض الشام. أما بلدنا العزيز فقد كان حالة استثناء، حيث تعامل النظام بحكمة وذكاء مع الوضع لاحتوائه، وذلك بإعطاء أوامره السامية بطرح دستور جديد يتضمن صلاحيات، قوانين جديدة، دسترة التوصيات وما إلى ذلك من الأبواب والفصول. ومن جهة أخرى، فقد تم العصف بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وبمكوناته، وتم إنشاء مجلس وطني لحقوق الإنسان باختصاصات متعددة وقوانين جديدة، وتم تعيين كل من إدريس اليزمي كرئيس والأستاذ محمد الصبار كأمين عام لهذا المجلس. وقد طرح تعيين هذا الأخير عدة تساؤلات، فقد كان ثمة المؤيد والمنتقد لقرار تعيينه لأسباب واعتبارات لا يعلمها إلا الله والضالعون في الأمور السياسية.

أما الضحايا الذين ظلت ملفاتهم في قاعة الانتظار فقد كان لهم رأي آخر، على اعتبار أن هذا الذي تقلد الأمانة العامة هو من أمضى ولايتين على رأس نقابتهم «المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف»، هو من عُرف بالحقوقي والمناضل المتشبث والجريء في اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة من أجل الدفاع عن مواقفه وحقوق الإنسان عامة، هو من رفع شعار «ما مفاكينش» خلال المؤتمر الأخير للمنتدى، هو الذي ترك توصيات بشأن الضحايا لمن تسلم المشعل من يده، زميله الأستاذ مصطفى المنوزي، هذه المواصفات زرعت تفاؤلا كبيرا في نفوس الضحايا المغلوبين على أمرهم، وكانت قيمة مضافة للدفاع عن مطالبهم المشروعة. وللإشارة هنا، فإن وعودا وردت على لسان الأمين العام مفادها أن التسوية للملفات آتية لا ريب فيها، لكن الضحايا الآن تختطفهم يد المنون تباعا وأسرهم ترزح في أوضاع لا تحسد عليها، لذا يجب على من يعنيهم الأمر أن يبادروا إلى طي ما تبقى من الصفحات، فقد طال الانتظار. وفي هذا الإطار، يلوح الضحايا في القريب العاجل بتنظيم احتجاجات واعتصامات، ولم لا الإضراب عن الطعام إن اقتضى الحال، وحالنا أسوأ حال. وهذا ليس إلا غيضا من فيض.

محمد متقي الله
*رئيس لجنة التنسيق الوطنية لمجموعة أهرمومو وعضو مكتب فرع البيضاء بالمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف

من تنظيم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والكلية المتعددة الاختصاصات بالمدينة

ندوة بآسفي حول «الحق في التنمية»

آسفي: عبد الرحيم النبوي

■ احتضنت قاعة المؤتمرات بالكلية المتعددة التخصصات بآسفي ندوة حقوقية في موضوع «الحق في التنمية» نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش آسفي والكلية المتعددة التخصصات بالمدينة، بشراكة مع مجموعة الأبحاث والدراسات حول الديمقراطية المحلية والحكامة.

في بداية الندوة، أكد مصطفى العريصة، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة آسفي مراكش، أن هذا اللقاء يندرج في سياق فتح النقاش العمومي من مرجعية حقوقية وعلمية حول أفق التنمية، تقديرا لإسهامات المنطقة في الثروة الوطنية وفي الناتج الداخلي الخام ببلادنا، مضيفا أن من بين ما تتوخاه الندوة إنضاج بدائل جديدة من شأنها تقوية الجانبية الاقتصادية بالإقليم وتشجيع الاستثمار المنتج لفرص الشغل في الاتجاه الذي يؤهل آسفي لتصبح قطبا اساسيا في السياسة العامة للدولة، من خلال إدماجها في المخططات التنموية الاستراتيجية، وتحسين مؤشرات النمو بالمنطقة، وتحقيق الرفاه والسلم الاجتماعي بالنسبة لسكان آسفي.

من جانبه، أشار والي جهة دكالة عبدة، عبد الله بنذهيبة، إلى المناخ المؤسساتي الجديد، الذي يعيشه المغرب منذ أن صادق الشعب المغربي على دستور 2011 الذي جعل المغرب يتوفر على منظومة قانونية متكاملة ومتناغمة تحدد الحقوق والواجبات وأساليب ممارستها، موضحا أن الدستور المغربي جعل في فصله الواحد والثلاثين من الحق في التنمية إحدى المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية المطالبة بتعبئة الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية، والحماية الاجتماعية، والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي المنظم من لدن الدولة، والحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، والتنشئة على التشبث بالهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة، والتكوين المهني، والاستفادة من التربية البدنية والفنية، والسكن اللائق، والشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي، وولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق، والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، والتنمية المستدامة. وأضاف والي الجهة قائلا «إننا نعمل في ظل التوجيهات الملكية السامية على توفير هذه الأسباب، من خلال تنسيق الجهود التي تبذلها الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية لتشجيع الاستثمار المنتج اقتصاديا واجتماعيا»، مذكرا في الوقت ذاته بالزيارة الملكية لآسفي وما أعطته من دينامية جديدة للتنمية المحلية بفضل المشاريع المهيكلة، التي دشنها أو أعطى جلالته انطلاقتها.

«ولاشك -يقول بنذهيبة- ان هذه المشاريع الإنمائية التي تتوزع على كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية ستمكن من تحقيق نمو اقتصادي يسمح بخلق فرص الشغل لخريجي الجامعات والمدارس العليا ومؤسسات التكوين المهني»، مشيرا إلى الدور الحيوي التي تلعبه جمعيات المجتمع المدني من أجل تعبئة كافة الموارد البشرية والطبيعية الكفيلة بتمكين كل المواطنين من الاستفادة من الحق في التنمية.

وتحدث المتدخل أيضا عن دور برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في محاربة كل مظاهر الهشاشة والتهميش، التي يعانيها بعض المواطنين بتمكينهم بمصادر للدخل توفر لهم أسباب الحياة الكريمة، مشيدا في الوقت ذاته بالدور الكبير الذي تلعبه الجماعات الترابية كفاعل أساسي في تحقيق التنمية، وسعيها اليومي للاستجابة لتطلعات المواطنين وانتظاراتهم، مؤكدا على أنه لا تنمية في غياب تعليم عصري وتكوين مناسب بساير المستجدات ويؤهل الأجيال الصاعدة لمواجهة تحديات العولمة والمنافسة.

من جهته، ابرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أهمية هذه الندوة، التي تعتبر انفتاحا للجامعة على محيطها المحلي والجهوي، وانفتاحا للمجلس والوطني الجهوي لحقوق الإنسان على الجامعة من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، على اعتبار أن الدفاع عن حقوق الإنسان لا يمكن أن يكون بالنضال فقط أو بلورة التقارير، بل عبر اللقاءات والنقاش والتحاور مع رجال المعرفة بالجامعة، مؤكدا أن مدينة آسفي تعيش أزمة رغم توفرها على مؤهلات مهمة على المستوى الوطني بل وعلى المستوى الدولي، ومن حقها الاستفادة من مشاريع تنموية تعود بالنفع على السكان.

جانب من الندوة التي شهدت حضورا مهما من المتتبعين (خاص)

ووصف المتحدث الدستور الجديد للمملكة بـ«وثيقة حقوقية»، بامتياز، على اعتبار أن حوالي الثلث من بنوده هي حقوقية، كما أنه دستور متعدد كرس لمقاربة الديمقراطية التشاركية لمواجهة التحديات، إذ ينص على ضرورة إشراك عدد كبير من المواطنين في إعداد المخططات التنموية والسياسات العمومية عبر التعبير عن آرائهم وتطلعاتهم.

وأضاف اليزمي قائلا «في أفق الجهوية المتقدمة لا بد من التفكير الاستباقي في توزيع الصلاحيات والسلط في هذا الوطن العزيز، كما يجب التفكير في تقوية النخب المحلية، وهذا الدور منوط بالجامعة في تطوير وتأهيل النخب.

كما قدم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان جردا ملخصا لما قام به المجلس في إطار تكريس حقوق الإنسان، من أبرزها توقيعه لاتفاقية شراكة مع جمعية مديري الموارد البشرية لمقاولات المغرب لتحقيق ثلاثة أهداف مشتركة، وهي العمل المشترك من أجل المناصفة داخل المقاولة والمساواة التامة بين الرجل والمرأة في الشغل، والعمل على الإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة، الذين يشكلون بين 10 و15 في المائة من السكان، والمساهمة في القضاء على تشغيل الأطفال، على اعتبار أن المكان الطبيعي لهؤلاء هو المدرسة.

من جانب آخر، تحدث الحسان بومكرض، عميد الكلية المتعددة التخصصات بآسفي، عن المخططات التنموية الاستراتيجية التي يمكن اعتمادها لكي تحظى المدينة بحقها الكامل في التنمية عبر التعبئة الشاملة لكل مواردها الطبيعية والبشرية.

وشدد على أن الحق في التنمية يعتبر من الحقوق الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق الدولية والإقليمية.

كما شهدت الجلسة العامة للندوة، التي ترأسها الدكتور سعيد الخمري، تقديم عرض للأستاذ مصطفى انفلوس في موضوع « الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان»، وعرض للدكتور مصطفى الصوفي في موضوع « المداخل الأساسية للتنمية الشاملة»، ومداخلة للأستاذ منير الشرقي حول «أي موقع لآسفي في المخططات التنموية الاستراتيجية»، ليختم الأستاذ عبد الكبير الجميعي المداخلات بعرض حول موضوع «المخطط الجماعي للتنمية وإشكالية تعبئة الموارد» ■

المغربية
الصحراء

مناظرة وطنية حول الحق في الحصول على المعلومات يوم 31 يونيو بالرباط

8500/13

■ الرباط (و م ع) – تنظم وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوم 13 يونيو الجاري بالرباط مناظرة وطنية حول «الحق في الحصول على المعلومات: رافعة للديمقراطية التشاركية».

وأوضح بلاغ للوزارة توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه، أول أمس الاثنين، أن هذه المناظرة التي تندرج في إطار تفعيل مقتضيات الدستور، سيما الفصل 27 منه، الذي كرس الحق في الحصول على المعلومات، واعتمادا على المقاربة التشاركية التي تنهجها الحكومة، تروم توسيع التشاور والتنسيق مع جميع الفاعلين لتفعيل هذا المقتضى الدستوري، باعتباره لبنة من لبنات تعزيز دولة الحق والقانون، وأداة فعالة لدعم الانفتاح والشفافية. وبحسب المصدر ذاته فإن المناظرة تسعى لفتح نقاش بناء ومسؤول حول التحديات والإكراهات المرتبطة بممارسة الحق في الحصول على المعلومات بالمغرب انطلاقا من محاور رئيسية هي، المبادئ القانونية الأساسية التي تؤطر حق الحصول على المعلومات والممارسات الدولية الجيدة والآليات والتدابير الكفيلة بالتنزيل الفعال والفعلي لمقتضيات الدستور المتعلقة بممارسة حق الحصول على المعلومات. ويتضمن جدول أعمال هذه المناظرة التي من المقرر أن يفتتحها رئيس الحكومة، ويشارك فيها ممثلو مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأساتذة الباحثون والمهتمون وخبراء دوليون، جلسة عامة حول المبادئ القانونية الأساسية في الحصول على المعلومات وثلاث ورشات عمل، الأولى حول توفير المعلومات والولوج إليها، والثانية حول النشر الاستباقي للمعلومات، والثالثة حول آليات تفعيل الحق في الحصول على المعلومات. وبحسب الأرضية التي أعدتها الوزارة بالمناسبة، فإن الحق في الوصول إلى المعلومات، بعد أحد دعائم دولة الحق والقانون والديمقراطية التشاركية، وهو أولا وقبل كل شيء حق إنساني كرسته المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلا عن أن اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، تدعو الدول إلى تكريس الحق في الحصول على المعلومات «باعتماد إجراءات أو لوائح تمكن عامة الناس من الحصول على معلومات عن كيفية تنظيم إداراتها العمومية واشتغالها وعملية اتخاذ القرارات فيها».

وسجلت في هذا الصدد، أن المغرب قام خلال العشر سنوات الأخيرة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، بعدة إصلاحات مؤسساتية مهيكلة، بالاستناد إلى الممارسات الدولية الفضلى لضمان الحصول على المعلومات لجميع المواطنين، مبرزة أن المغرب أحدث هيئات للحكامة تسمح بضمان الحقوق الأساسية للمواطنين وتقوي الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، سيما عن طريق خلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس المنافسة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة. وذكر المصدر ذاته، أن المغرب سن في مجال الولوج إلى المعلومات قانونا يتعلق بالأرشيف، وأحدث مؤسسة عمومية تسمى «أرشيف المغرب»، تضطلع بمهمة إعداد ونشر وسائل البحث لأجل تسهيل الاطلاع على الأرشيف، مشيرة في السياق ذاته إلى القانون المتعلق بتعليل القرارات الإدارية، الذي اعتمده المغرب، والذي يلزم الهيئات المكلفة بتدبير المرافق العمومية بتعليل قراراتها الإدارية الفردية السلبية بالنسبة للمعنيين بها، وكذا قانون حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، واعتبرت المذكرة، أن الدستور الجديد لفاتح يوليوز 2011 يعد تتويجا لهذه الإصلاحات ولمأسسة حق الحصول على المعلومات، باعتباره بوأ هذا الحق مكانة ضمن الحقوق الأساسية، عندما نص في فصله 27 على أن «للمواطنين والمواطنات الحق في الحصول على المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، ولايمكن تقييد هذا الحق إلا بمقتضى القانون بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي والحماية الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور وحماية مصدر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون». وتؤكد الأرضية ذاتها، أنه، ومن هذا المنطلق، تجد الإدارات العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام نفسها أمام ضرورة إعادة النظر في طرق تنظيمها وتسييرها قصد إعطاء الحق في الحصول على المعلومات بعده العملي وضمان ممارسته بشكل فعلي، معتبرة أن تحقيق ذلك لن يتم أساسا بشكل ملائم دون وضع ميكانيزمات تضمنه من قبيل وجوب تحديد إجراءات واضحة تراعي مبادئ هذا الحق على مستوى المساطر والآجال والكلفة والعقوبات. وخلصت إلى أن مشروع القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الذي لطالما انتظره المجتمع المدني منذ صدور الدستور الجديد، يعد محطة حاسمة بالنسبة لمستقبل المغرب، وكذا أرضية تعرض على المواطنين والمواطنات، حتى تستجيب عملية إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود لمقاربة إدماجية تشاركية تفتح النقاش أمام كل الفاعلين والمهتمين لاستيقاء ملاحظاتهم واقتراحاتهم●

المغربية
الصحراء

منظمتان غير حكوميتين تثيران انتباه مجلس حقوق الإنسان حول مآل النساء المحتجزات في مخيمات تندوف

■ جنيف (و م ع) – عبرت منظمتان غير حكوميتين، الأربعاء المنصرم، عن انشغالهما البالغ حول مآل النساء والأطفال في مخيمات تندوف، حيث يتم احتجازهم دون آفاق مستقبلية.

وقال محمد سبيا، عضو منظمة «أوكابروس» الدولية، خلال جلسة عمومية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إن «جيلين من الصحراويين ولدوا وترعرعوا في المخيمات، وتكبدوا معاناة ظروف عيش وتعليم وصحة صعبة جدا».

وأوضح أن النساء والأطفال هم الفئة الأكثر تأثرا من هذه الوضعية اللاقانونية، حيث يزداد وضعهم هشاشة بفعل اعتمادهم المتواصل على المساعدات الإنسانية، ملاحظا أن الأدهى والأمر هو أن وسائل الإعلام والمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان ممنوعة من تناول موضوع استغلال النساء في الدعاية السياسية داخل «البوليساريو».

واعتبر هذا المناضل أن هذا الوضع يستدعي تدخلا عاجلا للمجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة للعمل، من أجل إيجاد حل ملموس لتحسين وضعية هؤلاء السكان.

من جهتها، نددت الوكالة الدولية للتنمية بالوضعية المأساوية للنساء في مخيمات تندوف، مؤكدة أنهن يبقين تحت رحمة قادة هذه الحركة الإنفصالية التي تجبرهن بكل بشاعة على الإنجاب.

في هذا الصدد، عبرت المناضلة بهذه الجمعية نعيمة القرشي، عن أسفها لكون هؤلاء النساء لا يستطعن الاستفادة من التقدم الذي تم تحقيقه في الأقاليم الجنوبية للمغرب، على اعتبار أن آلاف من النساء والفتيات المتحدرات من هذه المنطقة منسيات في مخيمات البوليساريو».

وأشارت إلى أنه لا يمكن مقارنة الوضع هناك مع المغرب، بما في ذلك جهة الصحراء، حيث تعززت مكانة المرأة الصحراوية في البناء المؤسساتي وتقوى حضورها في الهيئات السياسية والثقافية والاقتصادية، مبرزة أن «النساء الصحراويات هن في الوقت الحاضر برلمانيات، ورئيسات جمعيات ومقاولات».

وذكرت القرشي أن المغرب أحدث عدة مؤسسات وطنية من أجل حماية والنهوض بحقوق الإنسان، مستحضرة، بالخصوص، المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وأضافت أن الأمر يتعلق بهيئتين مهمتين مكلفتين بمراقبة احترام الحقوق الأساسية عبر فروع جهوية منخرطة بشكل كامل ●

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

مختصرات

شكل موضوع "الإعمال الفعلي للحق في الصحة" محور لقاء تكريمي نظمته، يوم الأحد، جمعية أصدقاء المرضى للدعم الطبي بالعيون بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة لفائدة الأطر الطبية بالمدينة.

وبالمناسبة، أوضح سيدي أحمد بوهدا، رئيس جمعية أصدقاء المرضى للدعم الطبي بالعيون، أن الجمعية ارتأت بمعية شركائها تنظيم هذا الحفل التكريمي لفائدة الأطر الطبية بالعيون التي لم تتوان يوما عن تقديم الخدمات الصحية للمواطنين بالأقاليم الجنوبية.

وأضاف أن هذا اللقاء التكريمي يهدف أيضا إلى تحسيس كل الأطر الطبية، التي تعمل بمختلف مستشفيات المدينة، بأهمية الإعمال الفعلي للحق في الصحة والمساهمة في النهوض بثقافة حقوق بحقوق الإنسان في المجال الصحي.

9/11/2012

رسالة الأمة

الاعمال الفعلي للحق في الصحة محور لقاء تكريمي لفائدة الأطر الطبية بالعيون

9426/5

■ شكل موضوع «الإعمال الفعلي للحق في الصحة» محور لقاء تكريمي نظمته، أول أمس الأحد ، جمعية أصدقاء المرضى للدعم الطبي بالعيون بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة لفائدة الأطر الطبية بالمدينة.

وبالمناسبة، أوضح السيد سيدي أحمد بوهدا، رئيس جمعية أصدقاء المرضى للدعم الطبي بالعيون، أن الجمعية ارتأت بمعية شركائها تنظيم هذا الحفل التكريمي لفائدة الأطر الطبية بالعيون التي لم تتوان يوما عن تقديم الخدمات الصحية للمواطنين بالأقاليم الجنوبية.

وأضاف أن هذا اللقاء التكريمي يهدف أيضا إلى تحسيس كل الأطر الطبية، التي تعمل بمختلف مستشفيات المدينة، بأهمية الإعمال الفعلي للحق في الصحة والمساهمة في النهوض بثقافة حقوق بحقوق الإنسان في المجال الصحي من جهة أخرى، أكد السيد محمد سالم الشرقاوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، في كلمة بالمناسبة، أن الغاية من تنظيم هذا الحفل هي التحسيس بدور الطبيب والممرض والعامل في مجال الصحة في الرقي بالحق في الصحة وبأهمية إشراكهم في النهوض بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التعريف بما يبذلونه من جهود لتوفير العلاج للمرضى.

وأضاف أن اللجنة لن تألو جهدا في الإسهام في ضمان الحق في الصحة وتعزيز دور العاملين في المجال الطبي، مشيرا إلى أن اللجنة منفتحة على مختلف الفاعلين المحليين وذلك للاستجابة لمتطلبات القرب والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

كما تم خلال هذا الحفل تسليط الضوء على دور الطبيب في حماية حقوق الإنسان والتعريف بالحق في الصحة، وتوزيع جوائز وهدايا على المكرمين.

يذكر أنه في إطار الإسهام في إعمال الحق في الصحة

قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2010 بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بإنجاز دراسة حول «الحق في التنمية بالمغرب، بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية»، همت أربعة قطاعات هي الشغل، التربية، الصحة والسكن، كما أنجز المجلس سنة 2012 تقريرا حول «الصحة العقلية وحقوق الإنسان».

الخبر

بنهاشم يفتح أبواب السجون في وجه لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الرباط - د.ع 626/5

انتهى شهر العسل الذي جمع بين حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث شرّعت أبواب المؤسسات السجنية في وجه اللجان الجهوية للمجلس الوطني، وقدمت لها كل التسهيلات لإنجاز تقارير بخصوص ما يجري ويدور في دهاليز السجون، بما في ذلك تمكينها من محاورة المعتقلين على انفراد، وهو ما لم يكن مسموحا به لأي جهة حقوقية أو لجان رسمية بما فيها اللجان الإقليمية لمراقبة السجون التي يتولى العمال رئاستها.

إلا أنه استنادا إلى مصدر «الخبر» صدرت تعليمات سرية وغير رسمية الى مدراء السجون على مستوى المملكة من أجل وقف أي تعاون مع اللجان التابعة للمجلس الوطني وعرقلة عمل هذه اللجان، مع عدم السماح بتواصل أفرادها مع المعتقلين إلا بحضور ممثل عن الإدارة السجنية، وهو ما تجلى من خلال الزيارة الأخيرة التي قامت بها لجنة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمركز الإصلاح والتهذيب عين علي مومن بسطات.

وعلى الرغم من أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة رسمية معترف بها ويحظى تقريرها الذي يعرض على ملك البلاد باحترام وتقدير من المؤسسة الملكية، التي تعتبره مرجعا رسميا في تقديمها لواقع حقوق الإنسان، حيث حظي كل من ادريس اليازمي، رئيس المجلس لوطني لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار الأمين العام للمجلس ذاته، باستقبال ملكي أثناء عرض التقرير، ثمن من خلاله الملك محمد السادس مجهودات المجلس في مجال رصد واقع حقوق الإنسان بالمغرب، إلا أن حفيظ بنهاشم أضاف هذا المجلس إلى قائمة طويلة من الجمعيات والمنظمات الحقوقية والشخصيات البرلمانية غير المرغوب فيها، الشيء الذي يوحي بعملية جديدة لشد الحبل ما بين التنظيمات الحقوقية وسجون المملكة.

قوات الأمن تتدخل بقوة ضد تنسيقية الدفاع عن الحريات العامة بمدينة كليميم

صدى الصحراء–كليميم
10 يونيو 2013 - 15:27

تدخلت قوات الأمن بقوة في حدود الساعة الثامنة (20:00) من مساء يوم السبت 08 يونيو 2013،ضد " تنسيقية الدفاع عن الحريات العامة بكليميم" بالقرب من المسجد الأعظم بشارع أكادير،أثناء توزيع بلاغها التأسيسي مرفق ببيان يدين استمرار الدولة في انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان بمدينة كلميم،وما يوازيها من تقويض لحرية الرأي والتعبير ومصادرة للحق في التظاهر والاحتجاج السلمي بالمنطقة.

وتضم هذه التنسيقية في مكوناتها ثلاثين (30) إطارا من مختلف الهيئات السياسية و النقابية والحقوقية التي ارتأت إلى تسطير برنامج نضالي لمجابهة التصعيد الأمني الخطير بالمنطقة،من خلال توزيع بيان و بلاغ يحمل خاتم وتوقيع جميع أعضاء التنسيقية،في انتظار التحضير لخطوات تصعيدية لتحرير الشوارع والساحات العامة من العسكرة الأمنية بالسبل السلمية،مع تحميل المسؤولية لوالي المدينة ورئيس المنطقة الأمنية عن الاحتقان الشعبي بالمدينة.

في غضون ذلك حاصرتهم قوات الأمن من مختلف المحاور بشارع أكادير لتقوم بمصادرة جميع البيانات بالقوة،وبالاعتداء على جميع المناضلين بالضرب والرفس المصحوب بالسب والشتم الحاط بالكرامة الإنسانية الذي امتد ليشمل المارة من نساء و شيوخ وأطفال،مما تسبب في حالة من الرعب والفزع والخوف وسط الأطفال الذين تزامن مرورهم بالمكان المذكور.كما توصلت اللجنة بنسخ من البيانات المصادرة مرفقة مع البلاغ.

وقد سقط على إثر هذا الهجوم الوحشي كل من "حمدي لكثيف" عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعضو الإتحاد المغربي للشغل،ورفيقه "حبيبي محمد" عضو الكتابة الإقليمية لحزب الطليعة،بعد أن شلت حركتهما بفعل الضرب بالعصي والهراوات والرفس في مناطق حساسة من أجسادهما،ليبقيا ممدين على الرصيف لمدة ساعة تقريبا في انتظار سماح السلطات لسيارة الإسعاف بنقلهما للمركز الإستشفائي الجهوي بالمدينة لتلقي العلاجات الضرورية .

في حين نقل تسعة ضحايا من المصابين على متن سيارات مدنية إلى المستشفى في حالات صحية حرجة،حيث التحقت بهم مجموعة من الإطارات الحزبية والنقابية و الحقوقية أعضاء التنسيقية بحضور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وعدد من المحامين لمعاينة الضحايا،حيث فوجئ مجموعة من المناضلين اثناء مغادرتهم المستشفى بلجوء أجهزة الأمن إلى تعطيل سيارة الناشط الحقوقي" أحمد سالك بوزيد" من خلال تفريغ عجلة سيارته من الهواء بواسطة أداة حادة.

وبموازاة ذلك استنفرت السلطات مختلف أجهزتها الأمنية من قوات الشرطة و التدخل السريع والقوات المساعدة إلى جانب انتشار كثيف لسيارات مدنية تابعة للمخابرات المدنية والعسكرية،التي عمدت إلى محاصرة جميع المنافذ المؤدية من و إلى مكان المستشفى المذكور،تحت إشراف كبار مسؤولي الأمن والمخابرات،حيث حاول كل من نائب رئيس المنطقة الأمنية والمدعو "بن ميمون أيوب"ضابط في المخابرات التابعة للقوات المساعدة،بالضغط على طبيب المستشفى ودخولهما بشكل استفزازي إلى القاعة التي يتواجد بها الضحايا في خرق سافر لحرمة المستشفى الذي تحول إلى شبه ثكنة عسكرية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يواجه صعوبات في رصد الخروقات بالسجون

رضوان البلدينشر في الأحداث المغربية يوم 10 - 06 - 2013

هل انقلبت المندوبية السامية للسجون على المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟ وهل هي بداية تمرد الإدارة على التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان؟ المعلومات الواردة من مجموعة من سجون المملكة تفيد بأن مدراء بعض السجون غيرت من تعاملها مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية.

يظهر السلوك الجديد من خلال منع بعض مدراء السجون لفرق الرصد والتقصي التابعة للمجلس ولجانه من الاستماع إلى إفادات السجناء بشكل انفرادي، حيث تفرض إدارة السجون حضور موظفين من السجن لجلسات الاستماع، وهو أمر يتنافى مع القواعد النموذجية المسطرة في أدبيات الآليات الدولية للرصد في خروقات حقوق الإنسان.

سلوك الإدارة هذا جديد، حيث كانت تتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في وقت سابق، بشكل يحترم المعايير الحقوقية.

التوجه الجديد لإدارة السجون غير مفهوم خصوصا وأنه يأتي مباشرة بعد الشهادة التي جاءت من المقرر الأممي الخاص بالتعذيب »خوان مانديز»، والذي ضمن تقريره المقدم لمجلس حقوق الإنسان إفادة تقول بأن مهمته في المغرب مرت في ظروف جيدة وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحظى بالمصداقية. الأمر نفسه سار عليه تقرير الأمين العام للأممالمتحدة في تقريره المقدم لمجلس الأمن، حيث اعتبر المجلس ولجانه الجهوية آلية لنشر حقوق الإنسان وحمايتها.

والجدير بالذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سبق له أن قدم تقريره حول السجون ووقف على عدة مشاكل تقدم بخصوصها بتوصيات.

فهل هذا الأمر أغضب إدارة حفيظ بن هاشم فغيرت من تعاملها؟ أم أن الإدارة المغربية لم تعد ترغب في هذا المجلس رغم ما يحظى به من تقدير من قبل المنتظم الدولي، ورغم أن للمغرب التزامات دولية في هذا المجال؟ الجواب يأتي من سجناء يفيدون باستمرار ممارسات مخالفة للقانون في السجون، مع استمرار التعذيب بهاته المؤسسات ورواج تجارة المخدرات والهواتف النقالة بها، إضافة إلى تردي الأوضاع الصحية لسجناء، تقابلهم رداءة في الخدمات الصحية. سجناء صرحوا للجريدة بأن موظفين أخبروهم بأن لا يسعون للاتصال باللجان الجهوية لحقوق الإنسان، لأن هذه الأخيرة لا تملك أية سلطة وأنها لن تتمكن بعد الآن من مساعدتهم على بلوغ حقهم في الإنصاف5

قافلة حقوق الإنسان تحط رحالها بدوارتكاظ باشتوكة أيت باها من أجل إنعاش ذاكرة نضال أبنائه وجبرالضررالجماعي ورفع التهميش والإقصاء عنه.

يونيو 09, 2013 تلضي بريس1 لا تعليق

.عبداللطيف الكامل

في إطاربرنامج جهوي موسع للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكاديروالذي سيشمل ستة أقاليم:أكاديروتزنيت وتارودانت واشتوكة أيت باها وطاطا وإنزكان،حطت قافلة حقوق الإنسان رحالها هذه المرة بدوارتكاظ بجماعة سيدي بيبي باشتوكة أيت باها،يوم فاتح يونيو2013،من أجل إنعاش ذاكرة نضال أبنائه الذين تعرضوا لإعتقالات تعسفية جماعية في سنوات الرصاص في أواخرالسبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي حيث لازال العديد منهم يتذكر بمرارة ما قاسوه في تلك الفترة.

وكذلك من أجل جبرالضررالجماعي ورفع التهميش والإقصاء عن هذه القرية الهادئة المتاخمة لشاطئ سيدي الطوال المشهور،خاصة أن مسلسل الإعتقالات الذي شمل أبناء القرية،تضررمنه أهل المعتقلين وسكان الدوارمن خلال حرمانهم من كل المرافق ووسائل التنمية،لذلك دعت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان التي نظمتها بتنسيق مع النسيج الجمعوي لتكاظ والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف فرع سوس ماسة،إلى جبرالضرر الجماعي وتمكين الدوارمن حقه في التنمية.

وفي كلمة له بالمناسبة اعتبررئيس المجلس الجهوي لحقوق الإنسان محمد شارف اختيار دوارتكاظ كمحطة لهذه القافلة لم يكن اعتباطيا بل ارتبط ذلك بذاكرة هذه المنطقة التي عانت كثيرا من الإعتقالات والتعسفات كما وثقها بالصورالحية شريط وثائقي أعاد مأساة دوار تكاظ واستعرض شهادات مختلفة لضحايا الإعتقالات التعسفية في سنة 1981الذين لفقت إليهم تهم واهية وشهادات لأمهات وزوجات المعتقلين اللواتي عانين ظروفا مؤلمة لازالت آثارها النفسية باقية إلى اليوم.

وقال رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف مصطفى المانوزي في عرضه الذي ألقاه في موضوع"جبر الضرروالحق في التنمية،أية علاقة أي تفاعل":إن ما يربطني بهذا الدوارهوتلك العلاقة الوجدانية والتنظيمية والإنسانية التي نسجتها مع أبنائه منذ 24أبريل 1980،عندما زرته ليلا متخفيا في الذكرى الأولى للشهيد محمد كرينة،لهذا جئت اليوم لأستعيد مع أبنائه المعتقلين شظايا تلك الذكريات الأليمة نتيجة تعرضهم ظلما لإعتقالات ومحاكمات كانت غيرعادلة.

فأبناء الدوارلم يرتكبوا أي ذنب سوى أنهم شاركوا في الإضراب الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم 20يونيو1981،وكانت هذه القرية الوحيدة من قرى الإقليم التي شاركت بكثافة في هذا الإضراب،لكن يمكن القول أن ما قام به سكان المنطقة آنذاك هوأنهم مارسوا حقهم في الإضراب ونضالهم بطريقة سلمية ومع ذلك طبق عليهم نفس الملف الذي أدين به معتقلون آخرون عبرالتراب الوطني.

وتساءل المانوزي بمرارة ما ذنب المنطقة حتى تُعاقب برمتها ويتم حرمانها من التنمية كما حرمت العديد من مناطق المغرب بذريعة أن أبناءها عارضوا النظام أوشاركوا في أحداث وإضرابات وغيرها؟.لذلك لايعقل أن تؤدي هذه المنطقة وغيرها ثمنا غاليا مكان الآخرين،ولايعقل أن تبقى مهمشة ومقصية ومهملة من كل الإمكانيات والوسائل التي منحت لمناطق مجاورة لها،مع أنها تستحق المرتبة الأولى في جبرالضررالجماعي بمعناه التنموي الشامل.

وألح رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف على ضرورة صيانة ذاكرة قرية تكاظ ،وتمكينها من حقها في التنمية المستدامة بدءا بتصفية الماضي وجبرالضررالفردي والجماعي معا،وتحويل النضال السلمي لهذه القرية إلى تنمية مستدامة وملزمة،وفي هذا الإطارفالمنتدى،يقول المانوزي،بصدد تأسيس لنسيج جمعوي تنموي بالأطلس الكبير والصغيربسوس ودرعة،ويعمل جاهدا لتأسيس دينامية فضاء الصحراء للرصد والحوار.

وبخصوص الشأن الوطني،دعا المانوزي إلى تكوين جبهة وطنية ديمقراطية للدفاع عن المكتسبات من أجل إرساء أسس الديمقراطية الحقة وتحقيق الملكية البرلمانية واستكمال ورش إصلاح القضاء وإحداث المجلس الأعلى للأمن..

وختم قوله نحن لم نطوبعد صفحة الماضي بل لازالت هناك ملفات شائكة لمناضلين شرفاء أدوا ثمنا غاليا في سبيل هذا الوطن وهم مناضلوسنوات الجمروالرصاص الذين صنعوا أنفسهم بأيديهم أما السلفيون فالدولة هي التي صنعتهم وعليها اليوم أن تفك ملفاتهم لكن ليس على حساب المجتمع،وعلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يتحمل مسؤولياته كاملة لكي يصفي ملفات الماضي التي لازال البعض منها معلقا إلى اليوم.

هذا وتميزت القافلة الحقوقية المنظمة بدوارتكاظ ،بتنظيم صبيحة تنشيطية خاصة بالأطفال بخيمة حقوق الإنسان وذلك بتنسيق مع حركة الطفولة الشعبية فرع اشتوكة أيت باها تحت شعار''الحق في بيئة سليمة''ورسم جداريات بمدخل الدواربتعاون مع جمعية بييزاج بأكادير،وإقامة معرض يشمل صورمعتقلي هذا الدوارفي سنوات الرصاص.

ونسخ من صكوك الإتهام ومجريات المحاكمات والأحكام الحبسية الصادرة في حقهم، وصورتؤرخ للإستقبال الذي خصه سكان الدوارللمعتقلين أثناء الإفراج عنهم بعد قضاء مدد حبسية،ومعرض خاص بالكتب والمجلات،وآخر بأهم ما أبدعته نساء الدوارمن صنائع يدوية مختلفة وغيرمن المعروضات التي قدمها النسيج الجمعوي بدوارتكاظ في هذه القافلة التي عرفت إقبالا شديدا من قبل ساكنة الدوار.

تفاصيل المغرب: مراكز الأحداث تطلب النجدة في اخبار المملكة :

على رغم مرور سنتين على هبة بقيمة مليون دولار منحتها الولايات المتحدة للمغرب لتكوين نزلاء مراكز الحماية والعاملين فيها، إلا أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان رسم أخيراً صورة قاتمة عن أوضاع مراكز حماية الأطفال في المغرب. وكشف التقرير أن هؤلاء الأحداث يصطدمون بواقع مرير داخل المراكز، حيث لا احترام لقواعد ومعايير اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التوجيهية لعدالة الأحداث إذ يتم إيداعهم في المؤسسات بكثرة، وأحياناً يوضعون مع المدمنين على المخدرات، وهو ما ينتج منه عدد من المشاكل من بينها هروب الأحداث إلى الشارع.

وعبر إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ندوة صحافية عقدت أخيراً في الرباط، قدم فيها خلاصات تقرير مراكز حماية الطفولة، عن قلقه إزاء «الوضعية المزرية» لعدد كبير من الأطفال المودعين في المراكز، لافتاً إلى أن الزيارات الميدانية للمراكز من قبل ممثلين عن المجلس مكنتهم من تكوين «صورة قاتمة». ودعا اليزمي وزارتي العدل والحريات والشباب والرياضة إلى الإسراع باتخاذ إجراءات ذات طابع استعجالي، لتقويم وضع الأطفال المودعين في هذه المراكز، بهدف تقويم حالتهم الصحية، وتمكينهم من العلاجات اللازمة، لإعادة إدماجهم.

وبهدف حماية الأطفال من كل أشكال العنف وسوء المعاملة والتعسف والاستغلال في تلك المراكز، دعا تقرير المجلس، إلى جعل أعمال القطاعات الحكومية المشرفة على مراكز الطفولة لآليات التظلم تصب في مصلحة الأطفال، وتكون مستقلة وسهلة الولوج وميسرة للجميع دون تمييز، وتضمن حماية المصلحة الفضلى للأطفال.

وأوصى التقرير من خلال نتائج الزيارات الميدانية والمقابلات التي قام بها المجلس بوضع سياسة وطنية مندمجة، ترتكز على تنفيذ المبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل ومقتضياتها، وشدد على ضرورة أن تشمل سياسة الحكومة عدالة ملائمة للأطفال، وبرامج للتكفل الشامل وللتتبع سهلة الولوج من لدن الأطفال في تماس مع القانون، سواء كانوا ضحايا أم شهوداً أم مرتكبي فعل جرمي، أم في وضعية صعبة، وأن تتوافر سياسة الحكومة على تدابير بديلة للحرمان من الحرية وللإيداع في المؤسسات، مع إحداث الحكومة لبرامج للدعم الأسري وللمساعدة على الأبوة، والوقاية، وتوفير تدابير بديلة للحرمان من الحرية وللإيداع في المؤسسات. إضافة الى وضع استراتيجية محددة للتكوين الأساسي والمستمر لضباط الشرطة، والدرك، والقضاة، والنيابة العامة، وقضاة الجنايات، والطاقم التربوي، ومديري المراكز، والمساعدات الاجتماعيات، والباحثات الاجتماعيات، والمحامين، وكل العاملين المتدخلين لدى الأطفال في تماس مع القانون.

وحث المجلس الوطني وزارة العدل والحريات على عدم اللجوء للإيداع في المؤسسات والحرمان من الحرية إلا كملاذ أخير، وتفضيل التكفل بالأطفال في وضعية صعبة في الوسط الطبيعي على إيداعهم في أحد المراكز، وإعمال الوسائل المادية والموارد البشرية الضرورية لتأمين التطبيق الفعلي للقوانين والإجراءات القضائية، لضمان حق الأطفال في الاستماع إليهم وإخبارهم، والحق في المساعدة القانونية المناسبة، والحق في الحماية وفي تكفل ملائم ذي جودة، وضمان التتبع والتقييم التلقائي لمدى تطبيق القوانين.

تجدر الإشارة إلى أن شبكة مراكز حماية الطفولة تتكون حالياً من 20 مركزاً، ثلاثة منها مغلقة حالياً بهدف الإصلاحات وبذلك تقدر الطاقة الاستيعابية للمراكز المتبقية بألف و852 نزيلاً (1252 للذكور و600 للإناث)، غير أن نسبة امتلائها تتغير كثيراً وتوزيعها الجغرافي متفاوت.

اليوم الدراسي حول الشراكة التربوية بإقليم زاكورة

المجموعة: نيابات واكاديميات تاريخ النشر Super Userالزيارات: 161

تحت شعار " ترسيخ الشراكة الفعالة في الحياة المدرسية" وفي إطار تنفيذ مخطط عملها للموسم الدراسي 2012/2013 نظمت نيابة وزارة التربيـة الوطنية اليوم الخميس 06يونيو 2013، بحضور السيد عامل الإقليم، يوما تواصليا، بشراكـة مع اللـجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات والنسيـج الجمعوي للتنمية والديمقراطية ومؤسسة مناجم بتاريخ.

ويأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي محاولة لتقييم وتثمين حصيلة الشراكـة التربوية التي تم إنجازها بتعاون مع شركاء النيـابة الإقليمية للوزارة (الجماعات المحلية، جمعيات الآباء وأمهات التلميذات والتـلاميذ، جمعيـات المجتمع المدني ، المنظمات الدولية....) ، في أفق التحضير للدخول المدرسي 2013/2014 وفق مقاربة تشاركية تستهدف تعبئة كل الفاعلين ، ضمانا للانخراط الفعلي لجميع الشركاء في مواكبة الإجراءات العملية للدخول المدرسي المقبـل .

بعد القاء كلمات بالمناسبة للسيد النائب، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرشيدية ورزازات، شركة مناجم والنسيج الجمعوي. تم توقيع أربع اتفاقيات شراكة بين النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية و كل من:

- اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرشيدية ورزازات.
- النسيج الجمعوي للتنمية والديموقراطية .
- شركة مناجم.
- جمعية زاكورة للفيلم عبر الصحراء.

ليتم فسح المجال لتقديم عدة عروض بدء بالعرض الذي قدمه السيد النائب الإقليمي حول مجالات العمل مع شركاء المنظومة التربوية بالإقليم الحصيلة وآفاق العمل ثم عرض ممثل قسم العمل الاجتماعي بالعمالة في موضوع منجزات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال التربية والتعليم بالإقليم)، مداخلة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرشيدية ورزازات في شأن دور اللجنة الجهوية في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، عرض النسيج الجمعوي للتنمية والديمقراطية بزاكورة حول مساهمة النسيج في دعم التمدرس بالإقليم، حصيلة منجزات جمعية آباء وأمهات وأولياء التلميذات والتلاميذ بإعدادية امزرو، عرض حول مساهمة التعاون المغربي البلجيكي في تطوير خدمات التربية والتعليم بالإقليم وتم اختتام العروض بعرض حول منجزات المجلس الجماعي لجماعة أيت ولال في تأهيل التعليم بالجماعة.

انتقل المشاركون بعدها إلى أعمال الورشات في موضوع التعبئة من أجل الشراكة التربوية، وقد تم العمل في ورشتين الأولى عالجت موضوع التعبئة من أجل الشراكة التربوية والثانية في موضوع تدبير الشراكة التربوية.

و بعد تقديم أعمال الورشات و التوصيات تم فتح مجال المناقشة ليسدل الستار عن هذا اليوم التواصلي الذي نال إعجاب المشاركين.

Journée d'étude sur la protection de l'enfance

B 3_6897

Initiée par le Groupe socialiste à la Chambre des conseillers

Le Groupe socialiste à la Chambre des conseillers organise le 17 juin une journée d'étude sur le thème «Quelle politique intégrée pour la protection de l'enfance marocaine », et ce à partir de 14h30.

Cette rencontre se tient après la publication, en mai dernier, du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur la situation et la protection des droits des enfants placés sur décision judiciaire dans les centres de protection de l'enfance. Un rapport qui a brossé un tableau alarmant de la situation des mineurs vivant dans ces centres qui ne sont pas conformes aux standards et normes de la Convention relative aux droits des enfants (CDE), ratifiée pourtant par le Maroc. Aux côtés des parlementaires et du CNDH, prendront part à cette rencontre les ministères de la Jeunesse et des Sports, de la Justice et des Libertés ainsi que d'autres intervenants tels les départements de l'Intérieur, de la Santé et de la Formation professionnelle et autres acteurs associatifs et syndicalistes.

Au programme figurent les interventions de Mohamed Alami, président du Groupe socialiste, Mohamed Cheikh Biadillah, président de la Chambre des conseillers ainsi que Driss El Yazami, président du CNDH.

Dans l'après-midi, le CNDH présentera les conclusions ainsi que les recommandations soulignées dans son rapport intitulé «Enfants dans les centres de protection : une enfance en danger».

Deux exposés seront respectivement présentés au nom du ministère de la Jeunesse et des Sports portant sur la gestion de ces centres et celui de la Justice et des Libertés sur la situation de ces enfants placés dans ces centres. Une intervention sera également prononcée par un représentant du ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement social à propos du plan national de protection de l'enfance.

Pour leur part, la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus et l'Observatoire national des droits de l'enfant feront leurs exposés respectifs.

L.B

L'importance de la dimension africaine du Maroc pour la coopération Afrique-Méditerranée-Europe

Dimanche 9 Juin 2013 modifié le Lundi 10 Juin 2013 - 20:04
La dimension africaine du Maroc a été au centre d'un séminaire, samedi au Palais d'Iéna à Paris, au cours duquel des experts ont souligné l'importance de cette dimension pour l'avenir des relations Afrique-Europe-Méditerranée.

Cette rencontre, initiée par l'Association des Etudiants Marocains de France (AEMF), a rassemblé un aréopage de personnalités marocaines et françaises qui ont mis l'accent sur le choix stratégique du Maroc de développer et de renforcer sa coopération sud-sud.

Dans son intervention, M. Chakib Benmoussa, ambassadeur du Maroc en France et président du Conseil Economique, Social et Environnemental (CESE), n'a pas manqué de rappeler combien le Maroc place l'Afrique au cœur de son dispositif stratégique. En témoigne la récente tournée royale dans plusieurs pays africains.

"Il y a encore quelques jours se tenait à Marrakech l'Assemblée générale de la Banque africaine de développement (BAD) au cours de laquelle, au plus haut niveau de l'Etat, SM le Roi Mohammed VI a réaffirmé, toute l'importance qu'il convient d'accorder au continent" africain, a dit M. Benmoussa.

Cette dimension africaine du Maroc est à appréhender aussi, selon l'ambassadeur, à travers une référence particulière, celle du développement des provinces du sud, "qui ont souvent été une zone de transition entre le nord du Maroc et l'Afrique subsaharienne".

M. Benmoussa a également souligné le rôle du CESE dans la réflexion menée pour l'élaboration d'un nouveau modèle de développement économique au niveau de ces provinces, conformément à la détermination du Maroc d'avancer en matière de régionalisation dans le cadre d'une approche maroco-marocaine.

Cette approche, a-t-il poursuivi, ne remet en rien la « proposition marocaine d'autonomie qui reste ouverte aux négociations" menées sous l'égide des Nations Unies pour résoudre la question du Sahara. L'ambition est de "créer les conditions devant permettre à la région de jouer son rôle de pôle de stabilité, de liaison entre le nord et le sud, et de facteur d'intégration régionale favorisant cette fusion au niveau du Maghreb avec le reste de l'Afrique", a-t-il ajouté.

Pour Jean-Louis Guiguou, Délégué général de l'Institut de prospective économique du monde méditerranéen (IPEMed), la dimension africaine du Maroc est "exemplaire" et « a précédé l'histoire".

Sur la question épineuse de l'intégration maghrébine, cet expert a déploré ce non Maghreb qui bute toujours sur la question du Sahara qui empoisonne les relations entre le Maroc et l'Algérie. Mettant l'accent sur l'importance d'une relation de bon voisinage, nécessaire pour concrétiser le rêve Afrique-Méditerranée-Europe, il a estimé qu'une relation de bonne entente entre les deux voisins ouvre la voie au développement de grands projets de colocations, générateurs de croissance et d'emplois dans les pays des deux rives de la Méditerranée.

De son côté, l'ancienne ministre française et actuelle candidate à la mairie de Paris, Nathalie Kosciusko-Morizet, a fait valoir l'excellence des relations franco-marocaines notamment économiques, rappelant que plus de 800 entreprises sont installées au Maroc avec près de 100.000 emplois créés.

Ces entreprises, a-t-elle dit, accompagnent le développement du Maroc, contribuant notamment à la réalisation de ses grands (Port TangerMed, TGV Casablanca-Tanger, Tramways de Rabat et de Casablanca etc...).

Pour sa part, le secrétaire général de l'Union pour la Méditerranée (UpM), Fathallah Sijilmassi, a mis en avant le statut avancé du Maroc auprès de l'Union européenne (UE) qui est de nature à conforter les relations de l'Europe avec la rive sud de la Méditerranée et le continent africain en général, soulignant que "la dimension méditerranéenne ne peut être dissociée de la dimension européenne".

Il a à son tour insisté sur l'importance de parachever la construction maghrébine pour réussir les actions menées, faisant valoir la nécessité d'œuvrer pour la concrétisation d'une Méditerranée de "projets"

Initié avec le soutien du Club France Maroc, réseau des étudiants et diplômés marocains de l'Enseignement Supérieur Français, créé à l'initiative de l'Ambassade de France au Maroc et la Chambre Française de Commerce et d'Industrie du Maroc, le colloque de l'AEMF, animé par le journaliste Khalid Karaoui, a réuni des décideurs et des opérateurs marocains et français pour donner un éclairage sur les politiques publiques et privées, permettant au Maroc de passer du statut de pays intermédiaire au statut de pays émergent.

Quant au volet politique de cette rencontre, il a été consacré aux « acteurs politiques autour de l'avenir économique et politique du Maroc", avec la participation de MM. Abdelouahed Souhail, ministre du Travail et de la Formation professionnelle, Driss El Yazami, Président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss Lachgar, Premier secrétaire de l'Union socialiste des forces populaires (USFP), et Moncef Belkhayat, membre du Bureau politique du Rassemblement national des indépendants.

De l'enfance (Par Jamal Berraoui)

24 mai 2013 10 h 26 min

Le Conseil national des droits de l'homme s'est penché sur les centres d'accueil des enfants. Ce rapport n'est pas à l'honneur du Maroc. Il n'y a que dix sept centres, et trois sont fermés pour des travaux. Ils sont mal répartis géographiquement et présentent des caractéristiques très différentes. Cependant, tous ont le même dysfonctionnement. Les enfants abandonnés ou en situation difficile sont en contact avec d'autres qui ont eux, des problèmes judiciaires pour des délits plus au moins graves. Des enfants en très bas âge sont mélangés avec d'autres, de plusieurs années leurs aînés, ce qui pose le problème de leur protection. Le rapport note que ces enfants subissent des brimades, des coups et souffrent de malnutrition, ce qui les pousse à fuir et à préférer la rue. Selon ses calculs, le budget alloué ne dépasse pas les 20,00 DH par jour.

Ce rapport est une condamnation d'une réalité. Le Maroc est signataire de conventions internationales de protection de l'enfance, la nouvelle Constitution lui accorde toute la place qu'elle mérite. Le discours politique sur la question est très fort. Mais la réalité que décrit le CNDH est celle d'un échec absolu. Les enfants sont privés de leurs droits les plus élémentaires, ne bénéficient pas d'un réel suivi médical, par exemple. On est loin des standards internationaux, à des années lumière. Il faut remédier à cela par une réforme de l'organisation de ces centres, sans doute avec plus de moyens. L'objectif n'est pas de « parquer » ces enfants, de les éloigner de la cellule familiale, mais de les éduquer correctement et de préparer leur réinsertion, si possible au sein de leur propre famille.

Cette enfance, y compris quand elle a entamé un parcours de délinquant doit pouvoir compter sur l'aide de personnel spécialisé, non pas dans le « gardiennage » mais dans l'éducation. Il faudrait peut-être recenser les anciens de ces centres et regarder de plus près leur sort à la majorité. Vu ce que décrit le rapport, il est probable, qu'en dehors d'une petite minorité, ils sont restés dans la marginalité, quand ils n'ont pas sombré dans la délinquance.

Quand on parle de moyens à donner, il faut mettre en face le coût de cet échec. Non seulement le coût humain de ces vies à qui on n'offre aucune chance, mais le coût matériel lui-même. La délinquance a un coût (police, justice, prisons), la drogue, les maladies mentales aussi.

Mais le problème n'est pas simple. Le tissu associatif a maintenant une expérience pertinente, près de vingt ans dans le domaine, qui lui permet de tirer des conclusions. La resocialisation de ces enfants est un processus long et complexe. Il faut un suivi personnalisé parce qu'au-delà des apparences, chaque cas est unique. Les réussites ne sont pas nécessairement durables. Des enfants réintégrés dans leur famille rechutent, parce que les conditions qui les ont fait fuir n'ont pas changé.

Cela ne peut être utilisé comme argument pour déresponsabiliser l'Etat, voire la société dans son ensemble. Les enfants en difficulté, y compris les primo-délinquants ont droit à un soutien, une protection. Aucune société n'est viable si elle abandonne les plus faibles. Y a-t-il plus faible qu'un enfant abandonné ?

Il faut féliciter le Conseil National des droits de l'homme pour la qualité de son travail, la sincérité de ses rapports et son attachement viscéral à la conception universelle des droits de l'homme. Le chemin est long, mais ce n'est qu'en nous imposant les standards internationaux que nous réussirons à bâtir ce Maroc d